# سحب لوحات سيارات خادشة للحياء والذوق العام في السعودية

مجلس التعاون

**الرياض/ متابعات:**
منعت الإدارة العامة للمرور في السعودية تجديد نحو 90 ألف لوحة مرورية تحمل رموز باللغة الإنجليزية توحي بعبارات خادشة للحياء والذوق العام، وذلك بعد أن تلقت في وقت سابق عدة شكاوى من المستخدمين لها بضرورة تغييرها كما قوبل البعض منها بالرفض عند التسليم.

ووجهت الإدارة العامة للمرور مطلع الشهر الحالي تعميماً لجميع أفرع إداراتها بجميع المناطق بمنع التجديد لنحو 9 فئات من اللوحات المرورية التي تحمل رموزا باللغة الإنجليزية الخادشة وحفاظاً على المظهر العام ومراعاة لمشاعر مستخدميها.

وأوضح مدير مرور المنطقة الشرقية العميد علي بن عبد الرحمن السويلم، مشيراً إلى أن حروف كل لوحة تحمل 9999 رقماً وما تم منعه قرابة 9 رموز تم التعميم عنها لجميع الإدارات في جميع مدن ومحافظات المنطقة أسوة بباقي المناطق ومنها لوحة تحمل الأحرف العربية ص ع س تقابلها بالغة الانجليزية sex وأخرى تحمل الحروف العربية ر ا ب تقابلها بالإنجليزية bar.

وكان عدد من الإدارات قد تلقى شكاوى عدد من المستخدمين لهذه اللوحات بالمطالبة بتغييرها لأنها تحمل معاني غير أخلاقية أو تدل على كلمات خادشة، مما استدعى المسؤولين في الإدارة العامة بالمطالبة آنذاك بأن تقرأ هذه الرموز حرفاً حرفا ولا تقرأ متشابكة، إلا أن هذا الأمر لم يجد قناعة لدى مستخدميها حيث قوبلت بالرفض والمطالبة بالتغيير.

يذكر أن لوحات المركبات المرورية المميزة تجد إقبالاً لدى أوساط الشباب في المملكة والمحبين للتميز والتي تحمل رقماً واحداً فقط أو متشابهة وكذلك الحروف المميزة والمتشابهة بلغ سعر إحداها في مزاد بالرياض نحو 6 ملايين ريال. كما أن أعداد اللوحات المتشابهة والتي تم بيعها منذ موافقة وزارة الداخلية على طرحها في مزاد علني لتحقيق رغبات المهتمين في الحصول على هذا النوع من الأرقام والحروف قبل نحو 5 أعوام بلغ نحو 150 ألف لوحة مرورية.

**اللوحات ممنوع تجديدها**

| العدد | الحروف باللغة العربية | الحروف باللغة الانجليزية |
|---|---|---|
| ١ | ا س و | USA |
| ٢ | د ا ب | BAD |
| ٣ | ر أ ب | BAR |
| ٤ | س س أ | ASS |
| ٥ | ص ع س | SEX |

## أضواء

عبد العزيز السماري

### الكتابة خارج المنهج

**ما زالت بعض فئات المجتمع السعودي تقف موقفاً سلبياً من الكتابة والقراءة خارج المنهج، على الرغم من أن ظهور الدين الإسلامي في حاضرة العرب كان إيذاناً بتحول المجتمع من تداول الثقافة الشفهية المتمثلة في الشعر إلى التدوين من خلال الثقافة المكتوبة، وهي مرحلة كان لها عظيم الأثر على المجتمع العربي، فبسببها تم تدوين النصوص، وتطوير قواعد اللغة العربية لتحتوي هذا التغيير الجذري، ومن خلالها صعدت ثقافة العرب إلى أوجها خلال قرون، ووصلت إلى أقاصي العالم، وصار نصف العالم آنذاك يتحدث ويكتب باللغة العربية.**

عادت هيمنة الثقافة الشفهية مرة أخرى إلى الجزيرة العربية، وصار الشعر الموزون هو الناقل للأخبار والحافظ تاريخ العرب في الجزيرة، لكن مرحلة تجديد الدعوة الدينية التي مرت فيها الجزيرة العربية أعادت للقراءة والكتابة دورها الرئيسي، وظهرت الكتب الدينية، وسير تاريخ أعلام وقبائل المنطقة، وقد مرّت التحول الجديد في مراحل صعبة للغاية، فسكان الجزيرة كانوا يعانون من تخلف وأميّة عالية النسبة، وكانت أيضاً فترات الاستقرار السياسي في الجزيرة العربي متقطعة، ولم تعرف صفة الاستمرار إلا منذ القرن الماضي.

لكن الموقف من الكتابة خارج المنهج استمر سلبياً، وواجه بعض الكتّاب معاناة واضطهاداً بسبب كتاباتهم التي ربما لا تتفق مع المنهج الرسمي واتجاهاته الدينية المتشددة، ومع ظهور تقنية الإنترنت في العقود حدثت النقلة الرئيسية في تاريخ الكتابة في المجتمع، وظهرت ألوان الطيف بوضوح بالغ في سماء عقل إنسان الجزيرة الذي أتعبته سنين الجفاف البيئي والذهني، وتعددت الآراء، وصار الجيل الجديد أفضل نوعياً من سابقيه في الموقف من الكتابة والتعبير عن التجربة الذاتية.

ما زال الاجتهاد الديني يرى وجوب التزام القراءة والكتابة بتعاليم الدين، وأن أولئك الذين يكتبون سيرهم الذاتية وتجاربهم المنحرفة عن الخط العام يدعون للرذيلة وإفساد الناس، ويجب محاربتهم والتشهير بمخالفاتهم الدينية، وهي بلا شك رؤية يواجهها تحد مقابل من الكتاب الجدد، فالثقافة الإنسانية من جهة أخرى تطالب بالبوح عَن المكبوت، وبفضح المستور في حياة الإنسان ومغامراته، وهناك من الكتاب من نال شهرة عالمية بسبب الكتابة ببوح تام، وتم ترجمة روايته إلى مختلف اللغات لأنه كتب بحرية مطلقة عن حياته بدون ساتر أخلاقي، وخير مثال على ذلك الأديب محمد شكري رحمه الله، والرواية كانت الخبز الحافي، التي تناول فيها المجتمع المغربي من خلال سيرته الذاتية بشفافية ممزوجة بالتراجيديا والبؤس الاجتماعي غير المعهود، وبالبوح الشفاف عن أمور يصعب على الإنسان العادي الحديث عنها، فما بالك بتوثيقها من خلال رواية سيرة ذاتية.

كثرت في العقد الأخير محاولات بعض الكتاب السعوديين في كتابة الرواية، وتناول بعضهم الممارسة خارج حدود الحلال، وتحدثوا عن مغامرات اجتماعية وسياسية وثقافية تدخل في المحرّم الديني، ويأتي تجاوز الممنوع والحديث في الحرام بالشهرة السريعة للمؤلف من أقصر الطرق، ولا يمكن أن تخلو هذه التجارب من البوح الذاتي على طريقة محمد شكري، على الرغم من إنكار بعضهم لأبعاد تجربته الإنسانية في الرواية، وهي بذلك تعتبر تجارب تفتقر لشجاعة الرأي، ولا أعلم لماذا ينكر بعضهم الإقرار بالكتابة عن تجاربهم الذاتية، وهل السبب هو الخوف من المجتمع، الذي يرى فيها سيرة فاسدة، وشهادة وإقرارا من الكاتب على فساده.. هذا هو ربما لب المفارقة في الموقف من الكتابة خارج المنهج بيننا والغرب، والذي يجد في البوح إبداعا إنسانيا يخلص المجتمع من أزماته النفسية والحضارية، بينما نرى فيها الحرام الذي يجب التستر عليه.

الكتابة والقراءة غذاء رئيسي في مرحلة النمو والتطور للمجتمع، وهي حق مشروع لأي إنسان مهما كان وضعه الاجتماعي وخلفيته التعليمية، وسيكون المجتمع في أفضل حال عندما يصل المجتمع إلى قناعة تسمح بكتابة الناس من مختلف الاتجاهات والطبقات لتجاربهم في الحياة من خلال نافذة الإبداع، والإنسان عليه أن يبحث عن ذاته ونجاحاته وإخفاقاته في الحياة عبر الحروف التي من خلالها يمد جسوراً جديدة في طريق الرحلة إلى الذات مع الأجيال القادمة.

عن/ صحيفة ( الجزيرة) السعودية

بانقضاء الربع الأول من العام

# أداء سيء لأكبر 10 شركات مدرجة في بورصة الكويت

**الكويت /متابعات:**
قضى الربع الأول من العام الحالي، وبدا السوق سعيدا بذلك.. سوف يدخل هذا الرُبع، بالإضافة إلى الرُبع السابق، التاريخ باعتباره واحدا من أسوأ الأرباع المالية التي مرّت على سوق الأوراق المالية الكويتي. فلم تكن البيئة الاقتصادية هي وحدها التي شهدت تدهورا، فقد ساءت أحوال البيئة السياسية أيضاً، حيث قدمت الحكومة التي تم تشكيلها في شهر يناير الماضي استقالتها بعد مضي شهرين، عقب ارتفاع عدد الاستجوابات الموجهة إلى رئيس الوزراء، بالإضافة إلى ذلك، تم حل مجلس الأمّة الذي تم انتخابه في العام الماضي، وسوف تجرى انتخابات جديدة للمجلس في شهر مايو المقبل وسط احتمالات كبيرة بانخفاض عدد الأعضاء المنتخبين.

جاء ذلك في تقرير بيت الاستثمار العالمي "غلوبل" أداء أكبر عشر شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.وجاء في التقرير أنه على الصعيد الاقتصادي، خسر سوق الكويت للأوراق المالية قرابة 5.0 مليار دينار كويتي من قيمته السوقية أو ما نسبته 14.9 في المائة خلال الربع الأول من العام 2009م .

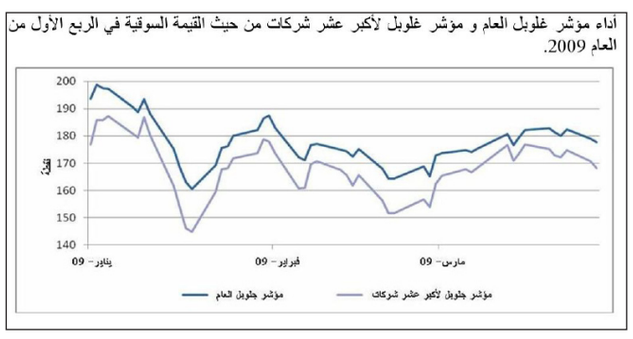

أداء مؤشر غلوبل العام و مؤشر غلوبل لأكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية في الربع الأول من العام 2009.

وقد تلقى السوق بأكمله ضربات موجعة في بداية الربع الحالي، وخصوصاً قبل صدور مشروع قانون بنك الكويت المركزي. وبدا السوق كما لو أنّه كان يغرق ببطء دون أن يدري. فقد عرض المستثمرون أسهما قيّمة للبيع بأسعار منخفضة ومع ذلك لم يجدوا من يشتريها.

والدليل على انعدام ثقة المتعاملين في السوق، أن كمية الأسهم المتداولة انخفضت في الربع الأول من العام 2009 بنسبة 48.7 في المائة عن مستوى الكمية المتداولة في الربع الرابع من العام 2008م.

إلى ذلك فقد سوق الكويت للأوراق المالية ما قيمته 5.0 مليار دينار كويتي في شهر يناير و 2.5 مليار دينار في شهر فبراير الماضي، و لكنّه عوّض جزءًا من خسائره في شهر مارس لترتفع القيمة السوقية بمقدار 2.0 مليار دينار كويتي.

كما شهدت مكونات قائمة مؤشر جلوبل لأكبر عشر شركات كويتية مدرجة في السوق تفاوتا خلال الربع الأول من العام بسبب التقلبات غير المتناسبة في أسعار أسهم الشركات الكبيرة. وعلى الرغم من ذلك، اخترنا في تحليلنا أكبر عشر شركات مدرجة في السوق الكويتي على أساس إقفال يوم 2009/3/31، وقد استثنينا منها بنك الخليج الذي تم إيقاف تداول أسهمه منذ شهر أكتوبر من العام الماضي. وشكلت البنوك نصف قائمة الشركات، كما تضمنت القائمة شركتين للاتصالات فيما كانت الشركات الثلاث الأخرى المتبقية شركات استثمارية، لوجيستية وغذائية. وفي نهاية العام الماضي، بلغ إجمالي القيمة السوقية لهذه الشركات 15.2 مليار دينار كويتي بالمقارنة مع 33.4 مليار دينار للسوق ككل.

وانخفضت القيمة السوقية لهذه الشركات العشر بنسبة 11.8 في المائة في الربع الأول من العام الحالي لتبلغ 13.4 مليار دينار في 2009/3/31.

وتفوق أداء أسهمها على أداء السوق ككل، الذي تراجعت قيمته بنسبة 14.8 في المائة لتصل إلى 28.5 مليار دينار في نهاية الربع الأول من العام 2009. وشكلت هذه الشركات العشر 47.1 في المائة من إجمالي القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية في الربع الأول من العام 2008. وفي الربع الأول من العام 2009، شهدت سبع من أصل عشر شركات انخفاضاً في قيمتها السوقية بينما ارتفعت القيمة السوقية لشركتين وبقيت شركة واحدة دون تغيير في قيمتها السوقية. من ناحية أخرى، انخفضت القيمة السوقية للبنوك الخمسة في هذه المجموعة مجتمعة بنسبة 10.0 في المائة، في حين تراجعت القيمة السوقية لشركتي الاتصالات بنسبة 16.7 في المائة كما تراجعت قيمة الشركات الثلاث المتبقية بنسبة 7.6 في المائة.

يعزى الانخفاض الذي شهده سوق الأسهم الكويتية بصفة أساسية إلى مشكلة نقص السيولة الناجمة عن المخاوف من ارتفاع معدلات الرفع المالي لبعض الشركات في ميزانياتها العمومية

وخصوصا الديون الأجنبية.

واتخذت السلطات الكويتية العديد من الإجراءات من أجل مواجهة الأزمة المالية التي تعرضت لها البلاد. وتشمل هذه الإجراءات تخفيض سعر الفائدة، وضخ عدة مليار دينار كويتي في القطاع المصرفي الكويتي في شكل ودائع حكومية، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الوكالات الحكومية المختلفة. كان الهدف من هذه الإجراءات هو استعادة ثقة المستثمرين في النظام المالي من أجل إعادة تدفق الأموال من جديد إلى النظام. ولكنّ، جميع هذه التدابير لم تنجح في تحقيق الغاية منها.

لذا، دفعت الأزمة المالية بنك الكويت المركزي إلى صياغة "مشروع قانون الاستقرار المالي" الذي يهدف إلى إنعاش سوق الائتمان.

وسوف تتعرض هذه الخطة إلى مشكلة نقص الائتمان من خلال منح الثقة للبنك المقرضة وضمان نصف قيمة القروض الجديدة المقدمة التي تستوفي المبادئ التوجيهية الصارمة للقروض. ولكن ضمان نصف القروض فقط سوف يترك النصف الآخر(غير المضمون) عرضة لمخاطر الائتمان، لذا سوف يتعين على البنوك إجراء عمليات الفحص المالي النافي للجهالة لحماية أنفسها من انكشافها على هذه المخاطر. وأقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون الاستقرار المالي بعد حل مجلس الأمة و قد أصبح القانون نافذا بصفته قانونا ملزما. ومع ذلك، لن يحل هذا القانون سوى المشاكل المتعلقة بانعدام الثقة في المدى القصير بينما هناك العديد من القضايا الخاصة بالاقتصاد الكويتي التي تحتاج إلى حل. ومن أهم هذه المشكلات، تزايد الإنفاق الحكومي بغرض إنعاش الطلب المنخفض. هذا بالإضافة إلى مشكلة أخرى وهي إصدار قوانين تجارية أكثر شمولية بهدف تشجيع المنافسة، محاربة الفساد، وزيادة مستوى الشفافية في الأسواق المالية. والهدف من ذلك، هو تهيئة بيئة اقتصادية أفضل للقطاع الخاص لكي يزدهر، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق المحلي.

بعد إخفاق خطط الحكومة في كبح الأسعار

# "تزوج بموظفة".. حل مبتكر في عُمان لمواجهة لهيب الإيجارات وأعباء الحياة

عُمان

**مسقط/متابعات:**
لم يجد شباب عمانيون في خطط الحكومة ملاذا للخلاص من لهيب إيجارات المنازل والشقق السكنية على مر السنوات الماضية، مما مهد لظهور تيار شبابي يفضل الزوجة الموظفة على العاطلة عن العمل، طمعاً أو رغبةً في راتبها كمعين في مواجهة أعباء الحياة التي يتصدرها عبء تأمين السكن المناسب.

ولم يجد شباب حرجا في التعبير العلني عن تفضيلهم الفتاة الموظفة على نظيرتها العاطلة عن العمل للزواج منها، لافتين إلى أن جمع دخولات الزوجين معا قد لا تكفي أيضا لمواجهة تكاليف المعيشة.

ورأت مصادر تحدثت من عمان ومدن أخرى أن تفكير الشباب صائب في وقت لا تكفي فيه فعلاً الرواتب المتدنية لتأمين حياة لائقة، ولم تنجح خطط الحكومة في كبح جماح الأسعار.

وحددت الحكومة العمانية الراتب الأساسي للموظفين بما لا يتعدى 140 ريالاً، بينما تتراوح قيم إيجارات المنازل المؤلفة من غرفة وصالة بين 120 و500 ريال، وتقفز إلى 700 و1200 للفل (الدولار يعادل 0.38 ريال).

وفي ظل عدم وجود حلول واقعية لمشكلة السكن، ابتكر عمانيون حلولا أخرى من ضمنها السعي للزواج من موظفة.

وقال الموظف الحكومي محمد الحضرمي - متزوج من موظفة - : "إن أسعار الإيجارات خرجت من عباءة الممكن إلى أفق المستحيل، ما يبرر تفكير أي شاب في توفير دخل آخر يعينه في مصاريف الحياة، وأعقدها وأثقلها الإيجار السكني".

وأشار الحضرمي إلى أن الزوجة الموظفة هي مصدر الدخل الثاني للعائلة، لكنه أكد أن زواجه لم يكن بغرض الاستفادة من راتب الزوجة، لكنه وجد فيه ملاذا لمواجهة تكاليف المعيشة.

من جهته قال الموظف منير السعيدي - يعمل في القطاع الخاص- إنه يبحث عن زوجة موظفة، والذي أجبره على ذلك الغلاء الفاحش في المواد الغذائية، وفي إيجارات الشقق والبيوت التي لا تصدق.

وقال السعيدي: "إن الحكومة حددت الراتب الأساسي للموظف في القطاع الحكومي بـ140 ريالاً، فمن أين يستطيع الشاب أن يدفع إيجار منزل قيمته 500 ريال؟ ، مناشدا الحكومة إيجاد وحدات سكنية، ودعم الشباب من خلال إنشاء صندوق للزواج كباقي دول الجوار.

من جهته قال عوض السناني - متزوج من اثنتين إحداهما موظفة- : "عندما حدثت طفرة كبيرة في الأسعار، وخاصة في إيجارات السكن؛ بدأت في البحث عن زوجة أخرى موظفة، وبالفعل تزوجت وأعانتني في تكوين أسرة ثانية، وساعدتني في إعالة الأسرة الأولى".

أما محمد الربعاني الذي عقد قرانه على فتاة موظفة فقال: "إن عددا كبيرا من رفاقه يخططون للزواج من موظفات بهدف مساعدتهن لهم في مصاريف الحياة".

وقال عاصم الزدجالي من شركة عقارات دوت كوم: إن الإيجارات بالسلطنة تشهد تراجعا بنسبة 20 %، لكنها لا تزال تفوق القدرة المالية للشباب العماني".

وأضاف: "على الحكومة أن تتدخل لوضع عدد من الحلول لتوفير الوحدات السكنية والمخططات الجاهزة كي تنخفض أسعار الإيجارات".

من جهته قال صاحب شركة القدرة العقارية، أحمد السليماني: "إن الشباب يتوجه للزواج من الموظفة ليس لحل أزمة السكن فقط، وإنما لحل أزمة مصاريف الحياة التي لا يستطيع أن يتحملها بمفرده".

وأضاف: إن انخفاض الإيجارات 20 % لا تكفي لتأمين سكن لائق للشباب في البلاد لأنها لا تزال فوق مستوى مرتبات كثير من الشباب العماني.

واختتم حديثه بالقول: إن الرواتب المتدنية هي التي تجعلهم يفكرون في الزواج من الموظفة، وعلى الحكومة.

أن تلاحظ هذا الحل المؤقت لأزمة ستمتد لسنوات، وتلقي بآثارها السلبية على الجميع.

ولمواجهة أزمة السكن وتحقيق توازن في الاختلال بين الرواتب والإيجارات؛ أصدرت سلطنة عمان قانوناً للحد من ظاهرة ارتفاع أسعار الإيجارات، وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين يقضي بتعديل بعض الأحكام المنظمة للعلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية، لكن دون جدوى حسب المصادر.

# وزارة البيئة الإماراتية تطلق حملة "الزراعة المنزلية"

**دبي/متابعات:**
أطلقت وزارة البيئة والمياه في دولة الإمارات حملة "الزراعة المنزلية" التي تنظمها شعبة التثقيف والتوعية البيئية بالوزارة ضمن خططها في سبيل غرس مفهوم أهمية الزراعة وزيادة الوعي في هذا المجال، وقالت المهندسة هند العطار المنسق العام للحملة أنه في إطار ما توليه الوزارة لنشر الثقافة البيئية والاهتمام بها فإن الشعبة تؤكد أهمية مثل هذه الحملات التي تعتبر أحد أهدافها الاهتمام بالزراعة المنزلية، مشيرة إلى أن الشعبة أعدت رحلة ميدانية توعوية لطلبة مدرسة عتبة بن غزوان للتعليم الأساسي في دبي إلى مزرعة السيد غانم مصبح بن يعروف بمنطقة العوير حيث بلغ عدد الزائرين من المدرسة 16 طالباً تتراوح أعمارهم من 7 إلى 10 سنوات يرافقهم 4 مشرفين.

وقد شملت الزيارة جولة تعريفية للطلبة في أرجاء المزرعة للتعرف على أنواع المزروعات وطرق زراعتها وريها والعناية بها بصحبة المهندس عصام الأذن من مركز العوير التابع للوزارة.

كما تم خلال الزيارة عقد ورشة عمل حول أفضل الطرق لزراعة الخضراوات كما قدم الأذن شرحا عن أنواع المزروعات الملائمة لكل موسم زراعي وطرق الري وكيفية الاقتصاد في ذلك والفرق بين الزراعة المنزلية التي تعتمد على الأساليب الطبيعية الخالية من المبيدات والأسمدة الكيماوية والزراعة في المزارع التي تنتج كميات كبيرة.

وطرحت منسق عام الحملة المسابقات التثقيفية والمتعلقة بالموضوع على الطلاب وتوزيع الجوائز والهدايا والرد على بعض الاستفسارات المطروحة من قبلهم إلى جانب توزيع بعض منتجات المزرعة من خضروات طازجة على الطلاب والمشرفات.

من جانب آخر فقد قام الطلاب بزراعة بعض المساحات في المزرعة لتدريبهم على أساسيات الزراعة وحثهم وتهيئتهم على ضرورة القيام بتجارب مماثلة في منازلهم مرتدين قمصان وقبعات عليها شعار الحملة.

# السفير وجه دعوة رسمية من رئيس سيراليون للأمير الوليد لزيارة البلاد

سمو الأمير الوليد بن طلال وسعادة سفير سيراليون

**الرياض/14 أكتوبر/خاص:**
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، سعادة سفير جمهورية سيراليون لدى المملكة العربية السعودية السيد وسو مونو. وقد حضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة نهلة العنبر، المساعدة التنفيذية الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.

وفي بداية اللقاء، شكر السيد وسو سمو الأمير على إتاحته الفرصة للقاء سموه كما أبلغ الأمير الوليد بدعوة رسمية من فخامة رئيس سيراليون ارنيست باي كوروما لسموه لزيارة البلاد، حيث أشار السيد وسو إلى أنه من شأن زيارة سمو الأمير للبلاد أن تقوي العلاقات بين البلدين.

كما ناقش الطرفان الحاجة إلى تطوير قطاع السياحة في سيراليون وإمكانية استثمار شركة المملكة القابضة في البلاد من خلال قطاع الفنادق. هذا وقد أعرب سعادة السفير على حرص بلاده على جذب استثمارات الأمير الوليد.

وفي نهاية اللقاء، طلب الأمير الوليد من سعادة السفير إبلاغ الرئيس السيراليوني تحياته ووعد بزيارة البلاد في المستقبل القريب.

وقد قام الأمير الوليد بزيارة لسيراليون في عام 2003م التقى خلالها برئيس البلاد السابق أحمد تيجان كباه.

نتيجة لاتخاذ عدة إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية احترازية

# اقتصاد الإمارات يسير بثقة وثبات وسط الأزمة المالية العالمية

الإمارات

**ابوظبي /متابعات:**
أكد المهندس صلاح سالم بن عمير الشامسي رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية أن الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2008م استطاع أن يسير بثبات وبثقة كبيرة وسط الأزمة المالية العالمية التي عصفت بأغلب الاقتصادات وان يحقق انجازات اقتصادية في مختلف القطاعات على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي اعترضت الحركة التجارية العالمية خاصة الصادرات والواردات غير النفطية .

وأشاد الشامسي في تقديمه للتقرير السنوي لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة لعام 2008م الذي صدر بالجهود الكبيرة التي بذلها مجلس إدارة الاتحاد لمواصلة مسيرة اتحاد الغرف وتمكينه من تنفيذ مهامه واختصاصاته التي نص عليها القانون رقم 5 لسنة 1976 والمعدل بموجب القانون رقم 22 لسنة 2000 وفقا لإستراتيجية حكومة الإمارات وتجاوبا مع متطلبات المرحلة الحالية والتحديات المستقبلية وبما يتجاوب مع خدمة المصالح المشتركة للغرف الأعضاء ودفع مسيرة القطاع الخاص ، ودعم دوره ومساهمته في الاقتصاد الوطني .

من ناحيته قال عبدالله سلطان عبد الله الأمين العام لاتحاد الغرف في تقديمه للتقرير الذي يستعرض أهم الانجازات والأنشطة التي قام فيها الاتحاد إضافة لأهم الملامح العامة للاقتصاد الإماراتي والخليجي والعالمي إن اتحاد الغرف عمل عام 2008م على عقد وتنظيم ومشاركة في أكثر من " 127 " فعالية ما بين منتدى وملتقى ومؤتمر وندوة ومعرض واجتماع ولقاء اقتصادي وكان حضوره متميزا في العديد من الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة المباشرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية للدولة مع دول العالم من خلال تقديمه لمقترحات وأفكار وملاحظات سواء من خلال المذكرات أو أوراق عمل أو إلقاء بعض المحاضرات.

وأكد أنه قد تم على صعيد إعداد الدراسات والبحوث وأوراق العمل والتقارير المتخصصة إنجاز حوالي " 15 " دراسة وورقة عمل اقتصادية متخصصة تناولت موضوعات عدة منها في مجال تطوير العلاقات التجارية العربية والدولية وفرص الاستثمار والمعارض فضلا إلى إعداد بعض أوراق العمل لتفعيل عمل مركز البحوث والتوثيق ، لاسيما قسم نظم المعلومات.

وفي مجال نشر الوعي والترويج الاقتصادي والتجاري لدولة الإمارات استطاع الاتحاد أن يحقق طفرة نوعية كبيرة في هذا مجال وذلك من خلال نشر أكثر من 15 مطبوعة ما بين دليل وكتاب ودوريات إعلامية وعلمية .

وقد جاء تقرير اتحاد الغرف لعام 2008م بـ 42 " صفحة من خلال إعطاء لمحة موجزة عن أهم الملامح العامة لاقتصاد عام 2008 وخاصة ما يتعلق بأداء الاقتصاد الإماراتي والخليجي والعالمي، مشيراً إلى أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2008 قد احتل مكانة اقتصادية مهمة في منطقة الخليج والعالم على الرغم من شدة الانعكاسات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج والعربية بصورة خاصة والإقليمية والعالمية بصورة عامة .

وأكد التقرير أنه على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات العالم وبدرجات متباينة إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت في احتواء الأزمة المالية من خلال اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية احترازية حمت فيها الاقتصاد الوطني وقلصت من درجة تأثره إلى أدنى الحدود الممكنة فأصدرت قرارات ضمنت من خلالها الودائع في النظام المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد وقامت بوضع تسهيلات مالية بلغت 120 مليار درهم في تصرف المصارف الوطنية لضمان تمويل المشاريع الحيوية بما يكفل استمرار عجلة دوران الاقتصاد الوطني.

كما أكد التقرير أن القطاعات الاقتصادية تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية جعلت من الدولة نقطة جذب للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية في ظل ديناميكية تميزت بها الإمارات في سهولة انتقال رؤوس الأموال وحرية السوق والتشريعات القانونية الملائمة لتطور ونمو الأسواق إلى جانب الأمن والاستقرار اللذين ساهما بصورة مهمة في نشاط اقتصاد الدولة.

وقدر التقرير مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 39 في المائة لتقترب هذه المساهمة من 350 مليار درهم تشمل جميع الأنشطة عدا القطاعات الحكومية والنفطية.

وأوضح التقرير السنوي أن حجم الاقتصاد الإماراتي في ظل دولة الاتحاد قد تضاعف أكثر من 150 مرة على مدى العقود الماضية وتطور الناتج المحلي الإجمالي من 7ر4 مليار درهم العام 1972 إلى حوالي 730 مليار درهم عام 2007م فيما تشير البيانات الأولية بأنه تجاوز 4ر929 مليار درهم عام 2008 وبمعدل نمو يقدر بـ 9ر13 بالمائة وان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينمو بنسبة 1ر7 بالمائة بالأسعار الجارية ليصل حوالي 143 ألف درهم للفرد.

وتناول التقرير معدلات النمو بالقطاعات الاقتصادية، مؤكداً أن القطاع النفطي حقق معدل نمو مرتفع وبنسبة 2ر24 في المائة ليصل إلى 5ر305 مليار درهم " 83 مليار دولار " مقابل 246 درهم 67 مليار دولار في عام 2007م حيث تعتبر هذه العائدات الممول الأساسي للموازنة السنوية والتي صدرت دون عجز أنها تغطي الإنفاق الحكومي والذي يعتبر المحرك أول للأنشطة الاقتصادية في الدولة.